ميانما W=يجب=الإفراج=عن=آونغ=سان=سو=كيي

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه يتعين على السلطات البورمية عدم تمديد فترة الإقامة الجبرية المنـزلية لداو آونغ سان سو كيي بعد انتهاء فترة احتجازها الحالية هذا الأحد.

ودعت منظمة العفو الدولية، إثر ورود أنباء صحفية بأن السلطات قد تكون بصدد التخطيط لتمديد فترة احتجاز داو آونغ سان سو كيي في منـزلها لسنة أخرى، إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنها وعن باقي القادة السياسيين المحبوسين بسبب أنشطتهم السياسية السلمية.

وقالت كاثرين بابير، نائبة مدير برنامج آسيا في منظمة العفو الدولية، إن "احتجاز داو آونغ سان سوو كيي وغيرها من القادة السياسيين المسجونين جوراً في ميانمار ليس سوى مهزلة قضائية". وأضافت أنه "ينبغي على السلطات البورمية اغتنام هذه الفرصة للإفراج عن جميع منتقديها السلميين، واتخاذ تدابير من أجل إفساح المجال أمام إجراء حوار سياسي دون خوف من التجريم".

وتستعد السلطات في ميانمار حالياً لإعادة عقد المؤتمر الوطني في R ديسمبر/كانون الأول OMMR من أجل وضع مسودة دستور جديد. وتخطط السلطات لتبني أحكام تتعلق بالسلطات التشريعية وباقتسام السلطات الإدارية والقضائية. وبحسب ما ذُكر، فقد ألمحت السلطات في الماضي إلى أنها قد تفرج عن داو آونغ سان سوو كيي في موعد لم تحدده، بعد اختتام المؤتمر الوطني اجتماعاته.

وتعليقاً على ذلك، قالت كاثرين بابير إنه "من غير المقبول أن تبقي السلطات الأشخاص المحتجزين رهينة للعملية السياسية وتواصل خرق الإجراءات القضائية على نحو فاضح من أجل ذلك. ويؤدي استمرار اعتقال المندوبين الشرعيين إلى المؤتمر الوطني إلى استبعاد منتقدي الحكومة من عملية صياغة مسودة الأحكام المتعلقة بمستقبل البلاد السياسي المهمة. كما يُضعف مصداقية هذه العملية ونتائجها على حد سواء، ويشكل عقبة كأداء أمام حل أزمة حقوق الإنسان التي طال عليها الزمن في ميانمار".

"إن على السلطات، بدلاً من إبقاء شخصيات سياسية بارزة وراء أبواب مقفلة أن تقدم على تدابير تسمح للحوار السياسي السلمي بأن يأخذ مجراه دونما خوف من التجريم. ويجب عليها الإفراج عن جميع سجناء الرأي، وإلغاء القوانين والممارسات التي طالما استخدمت لمعاقبة الاختلاف السلمي في الرأي".

خلـفية

تخضع زعيمة المعارضة داو آونغ سان سوو كيي في الوقت الراهن للإقامة الجبرية في منـزلها، وتنتهي مدة الأمر الصادر باعتقالها في يوم الأحد OT نوفمبر/تشرين الثاني. وقد ظلت محتجزة لأكثر من عشر سنوات من السنوات الست عشرة الأخيرة. ولم توجه إليها أبداً أي تهمة أو تقدم للمحاكمة. وقد تزايدت عمليات اعتقال القادة السياسيين في السنة الأخيرة، وصدرت بحق ما لا يقل عن خمسة من أعضاء البرلمان أحكام طويلة بالسجن، وبين هؤلاء يو خون هتون أو ويو كياو مين. ويقضي قادة سياسيون آخرون فترات حكم طويلة في السجن أيضاً لا لشيء إلا لمعارضتهم السلمية للسلطات. وبين من لا يزالون رهن الاحتجاز دونما تهمة أو محاكمة أعضاء البرلمان الدكتور ثان نيين، ST عاماً، وداو وين ميينت، RR عاماً، ويو شوي أوهن، UO عاماً.